بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان
للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

Sudan University
Of Science &Technology
College of Graduate Studies

أثر تطور الجهاز المصرفي الفلسطيني على أداء الاقتصاد الفلسطيني الفترة 1996 - 2004

The Effect of Palestinian Banking System on the Performance of the Palestinian economy period 1996 - 2004

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد الطالب/
يحيى محمد حسين شاور التميمي

إشراف الأستاذ الدكتور/
أحمد علي أحمد

2007

تمهيد:

يحتل الجهاز المصرفي في أي بلد ، أهمية مركزية في تأثيره الايجابي على الاقتصاد المحلي بشكل عام ، فهو يقوم بالدور الايجابي والمركزي في التوسط بين قطاع الفائض (المدخرون أفرادا ومؤسسات) ، وقطاع العجز (المستثمرون أفرادا ومؤسسات) ، فيقوم بجمع المدخرات النقدية من شتاتها ، ويعمل على إعادة ضخها في عروق الاقتصاد الوطني مرة أخرى عن طريق تقديم مختلف القروض المصرفية ، والتسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية ، فقد لخص الدكتور محمد زكي شافعي أعمال البنوك بعبارة مختصرة ومعبرة بقوله هي عبارة عن (التعامل في الائتمان أو الاتجار في الديون) [1]، فلا شك أن للجهاز المصرفي اثر فعال على الاقتصاد المحلي لعدة اعتبارات يمكن إجمالها بمايلي :-

أولا- يعتبر الجهاز المصرفي من أهم مؤسسات التمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل في الاقتصاديات المعاصرة من خلال ما تمنحه البنوك التجارية والمتخصصة من قروض وتسهيلات مصرفية، وما تؤثر به ايجابيا من خلال تسهيل الاستثمارات المالية والمشاركة بها.

ثانيا- القدرة العالية للجهاز المصرفي على جذب وتجميع المدخرات النقدية، من الأفراد والمؤسسات، وإعادة عرضها كسيولة تامة قابلة لإعادة الاستخدام والتوظيف داخل الاقتصاد المحلي.

ثالثا- قدرة الجهاز المصرفي على خلق نقود الودائع، واستحداث وسائل الدفع، مما قد يعمل على الإسهام في زيادة حجم الطلب الكلي، وحجم التبادل الداخلي، والذي من شأنه أن يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى أنه يعمل على تسهيل عمليات التداول النقدي الداخلي، من خلال تقديم خدمات المقاصة المصرفية.

رابعا- قدرة الجهاز المصرفي على إضفاء نوع من الثقة في الاقتصاد المحلي، بما يقدمه من خدمات مصرفية، مثل الاعتمادات المستندية، و الحوالات النقدية، وهذا ينعكس ايجابيا على التجارة الدولية، والميزان التجاري، ومعدلات التبادل الدولي. [2]

خامسا- قدرة الجهاز المصرفي على تقديم الوساطات المالية والنقدية، للمساعدة على تنفيذ المشروعات الاستثمارية والتنموية، من خلال الضمانات المقدمة لشركات المقاولة.

---

(1) د- محمد زكي شافعي – مقدمة في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية – القاهرة – 1986 – ص 254

(2) د- محمد زكي شافعي – مقدمة في النقود والبنوك – مرجع سابق ص 224

سادسا - القدرة العالية للجهاز المصرفي في رسم وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية الكمية والنوعية ، بهدف إعادة التوازن للاقتصاد المحلي ، والعمل على استقرار القوة الشرائية للورقة النقدية ، واستقرار سعر الصرف ، والعمل على معالجة بعض المشكلات التي قد يواجهها الاقتصاد المحلي ، مثل تراجع معدلات التشغيل وما يرافقها من زيادة في معدلات البطالة ، أو زيادات جامحة في معدلات الطلب وما يرافقها من تضخم [1]

سابعا - قدرة الجهاز المصرفي على تقديم التمويلات التنموية، من خلال إنشاء مؤسسات الإقراض المتخصصة أو من خلال تقديم القروض طويلة الأجل للمؤسسات التنموية الحكومية عن طريق البنك المركزي.

ثامنا - يعتبر الجهاز المصرفي يد الحكومة في تنفيذ بعض السياسات المالية.

تاسعا - انفراد البنك المركزي في إصدار الأوراق النقدية والتحكم في عرضها.

عاشرا - قدرة الجهاز المصرفي على زيادة نسبة التسييل للاستثمارات المالية وإثراء هذا القطاع، عن طريق ترخيص شركات الوساطة المالية، وأسواق الأوراق المالية.

ومن هذه الخلفية لأهمية الجهاز المصرفي في تأثيره على البيئات الاقتصادية التي يعمل من خلالها، إيجابا في حالة زيادة الفعالية والنشاط في الاستغلال الامثل للمدخرات العامة للموارد النقدية المتاحة للمجتمع، من خلال حشدها من مختلف القطاعات المدخرة، بصورة ودائع، ثم إعادتها للاستثمار مرة أخرى في نفس الاقتصاد الذي جمعت منه ، في بدائل استثمارية ذات قيمة حقيقية وايجابية تنعكس إيجابا على الاقتصاد المحلي . أو سلبيا في حالة تراجع معدلات النشاط المصرفي من حيث حجم الودائع وحجم التمويل والتسهيلات المصرفية وما يتبع ذلك من تراجع في حجم النشاط الاقتصادي عموما.

وحيث انه ليس هناك دراسات تفصيلية وتحليلية تبين اثر الجهاز المصرفي الفلسطيني ونشاطاته المصرفية والتمويلية على الاقتصاد في الفلسطيني منذ بداية نشاطاته بعد عام1996 م وحتى عام 2004-م، فقد رأى الباحث انه من الضرورة سبر غور هذا الجانب، حيث أن لذلك أهمية كبيرة على المستوى التطبيقي والعلمي ومن هنا فان هذه الدراسة تناولت اثر التطور الحاصل في الجهاز المصرفي الفلسطيني، على الاقتصاد الفلسطيني، من سنة 1996م وحتى 2004م.

---

(1) د- سهير محمود معتوق – النظريات والسياسات النقدية – الدار المصرية اللبنانية 1989 – ص19

انظر د- عبد الرحمن يسري احمد – اقتصاديات النقود – دار الجامعات المصرية –1979ص 138

مشكلة البحث:

لقد مر الاقتصاد الفلسطيني بفترات تاريخية صعبة منذ عام 1967م حتى بداية التسعينات، فقد تم تجميد الجهاز المصرفي بشكل كامل وبكافة مؤسساته ومكوناته، ووقع القطاع المصرفي الفلسطيني تحت سيطرة ونفوذ الجهاز المصرفي الإسرائيلي بشكل كلي، أدى ذلك إلى تداعيات سلبية على الاقتصاد الفلسطيني، ومن هذه التداعيات:-

1- تراجع معدلات التمويل المصرفي، لأسباب عديدة منها:-

أ- ارتفاع تكلفة ذلك التمويل.

ب- عدم وجود ضمانات مناسبة ومتاحة.

ج- قلة الطلب على الائتمان من البنوك الإسرائيلية.

د- عدم وجود نية حقيقية من جانب الجهاز المصرفي الإسرائيلي بتمويل الاقتصاد الفلسطيني.

2- تراجع معدلات الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني بشكل واضح ، وذلك لعدم توفر التمويل ، وغياب عملية التخطيط الاقتصادي ، وعدم وجود نظام مصرفي يخدم القطاعات الاقتصادية الفلسطينية بفعالية . [1]

3- تسريب نسبة كبيرة من المدخرات النقدية الفلسطينية إلى الاقتصاد الإسرائيلي، بسبب احتكار الجهاز المصرفي الإسرائيلي للقطاع المصرفي الفلسطيني لأكثر من خمس وعشرون عاما.

4- ضعف البنية الاستثمارية الفلسطينية، حيث انخفضت كفاءة راس المال بالنسبة للدول المجاورة، فقد بلغت في الاقتصاد الفلسطيني حوالي (13.2) ، أي انه يلزم لإضافة دولار واحد. إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى استثمار (13.2) $، في حين تبلغ تلك النسبة في إسرائيل (5.2) $ وفي الدول العربية المجاورة (7.5) $ وبقي الاقتصاد الفلسطيني كذلك حتى اتفاقية فك الارتباط بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي الذي تم في باريس في 29/ 4 / 1994م، ومنذ ذلك الوقت بدأت مؤسسات الاقتصاد الفلسطيني بالعمل لصالح الاقتصاد الفلسطيني، ومن هذه المؤسسات (الجهاز المصرفي الفلسطيني) ،فقد بدأ هذا الجهاز بالتبلور والتكون والعمل في السوق المصرفي الفلسطيني حيث تم :- [2]

---

(1) صامد الاقتصادي –العدد 115 – حزيران 1999 ص 91

انظر الاقتصاد الفلسطيني نظرة مستقبلية ، ورقة عمل . انظر تقارير دائرة الإحصاء الفلسطيني .

(2) سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية 2000 .

أ- إنشاء سلطة النقد الوطني الفلسطيني كمقدمة لإنشاء البنك المركزي الفلسطيني، وبدأت هذه

المؤسسة العتيدة بممارسة بعض مهام الصيرفة المركزية ، حسب ما يتسنى لها ، فقد عملت على إرساء قواعد القانون المصرفي الفلسطيني ، وقيامه بمهام الرقابة على المؤسسات المصرفية والبنوك المختلفة ، ومحاولة وضع أسس السياسة النقدية والائتمانية ، والعمل على تقديم الخدمات المصرفية لمؤسسات السلطة الفلسطينية ، وهي تطلع بدورها المهم في تنظيم الأمور المالية والنقدية للسلطة الفلسطينية .

ب- ترخيص البنوك الوطنية الفلسطينية التي تم تأسيسها في فلسطين بعد 1994م، وبدأت بالعمل في السوق الفلسطيني.

ج- ترخيص فروع بعض البنوك الأردنية والعربية التي تعمل الآن في السوق المصرفي الفلسطيني .

د- العمل على تنظيم عمليات الصرافة وترخيص بعض مؤسسات الصيرفة ، واستكمال قانون الصرافة .

هـ- إنشاء سوق فلسطين المالي، وتنظيم عمليات الوساطة المالية والسمسرة ، دعما لإمكانيات الاستثمار المحلي .

وقد بدأ الجهاز المصرفي الفلسطيني بالعمل بشكل منظم وشبه مستقر نسبيا، منذ عام 1996م وما زال . ومع كل ذلك فما زال الاقتصاد الفلسطيني يمر بكثير من ألازمات منذ عام 2001 حتى الآن ، حيث يعاني من الاغلاقات الداخلية وإعاقات أخرى أدت إلى تراجع معدلات التشغيل وارتفاع معدلات البطالة وتدني الدخول وضعف المدخرات كل ذلك وغيره اثر سلبيا على النشاط المصرفي، ومن هنا فان مشكلة البحث تتركز في تحديد أثر أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني ايجابيا على إنتاجية قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، المكونة للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، و على كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة للسلطة الفلسطينية، وعلى ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال الفترة البحثية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني، على الاقتصاد الفلسطيني، في ظروف الاحتلال غير الطبيعية التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني. ولتحقيق هذا الهدف العام لابد من تحقيق أهداف أخرى مرتبطة ارتباطا وثيقا من الناحية البيانية والتحليلية بتحقيق الهدف العام وهذه الأهداف هي:

- تتبع التطور الحاصل على الجهاز المصرفي الفلسطيني في الفترة البحثية وقياسه، وتحديد اتجاهه، وعرض هذا التطور كميا وكيفيا، عرضا بيانيا.
- تتبع التطور الكمي واتجاه ذلك التطور في أداء القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وقياس ذلك التطور وعرضه عرضا بيانيا.
- مقارنة التغيرات الحاصلة على كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، المكونة للناتج المحلي الإجمالي، بالتغيرات الحاصلة على التسهيلات الائتمانية المقدمة لذلك القطاع من الناحية البيانية والقياسية.
- تتبع التغيرات الحاصلة على الإيرادات العامة والنفقات العامة ومقارنتها بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة للسلطة الفلسطينية، وعرض ذلك عرضا بيانيا وقياسيا.
- تتبع التغيرات الحاصلة على ميزان المدفوعات الفلسطيني ومقارنتها بالتغيرات الحاصلة على التسهيلات الائتمانية الموجهة لعمليات التصدير والاستيراد وقياس تلك التغيرات وعرضها بيانيا.
- بيان أثر ظروف الاحتلال والاغلاقات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني على أداء كل من الجهاز المصرفي الفلسطيني وقطاعات الاقتصاد الفلسطيني.
- محاولة تتبع مكامن القصور في أداء السلطة النقدية في الاقتصاد الفلسطيني ووضع التوصيات المقترحة لسد ذلك القصور.
- وضع دراسة نقدية مصرفية تفصيلية بين يدي صناع القرار في السياسة النقدية للاقتصاد الفلسطيني، بهدف التصويب وإعادة البناء.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة بما يلي:

- عرض أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني وقطاعات الاقتصاد الفلسطيني في الفترة البحثية، عرضا بيانيا مع قياس التغيرات والتطورات التي طرأت عليه، ووضع النتائج الخاصة بذلك بين أيدي متخذي القرار النقدي للتصويب.
- تعمل الدراسة على بيان التداعيات السلبية لأداء الجهاز المصرفي الفلسطيني والاقتصاد الفلسطيني الناتجة عن ممارسة الاحتلال الإسرائيلي، وتحديد ذلك بيانيا.
- تعمل الدراسة على تحويل البيانات الصماء الخاصة بمتغيرات الاقتصاد الفلسطيني، إلى نسب وقيم وأشكال ذات معاني محددة يمكن الإفادة منها على مستوي التخطيط الاقتصادي والأبحاث العلمية.
- تعتبر الدراسة إسهاما مهما في وضع آفاق تحليلية إضافية للاقتصاد الفلسطيني.

فروض البحث:

- يؤثر الجهاز المصرفي الفلسطيني سلبا على الاقتصاد الفلسطيني من حيث حجم التداول وعرض وسائل الدفع.
- تسود ظروف ارتفاع نسبة عدم التأكد في أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية.
- ضعف أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني في أداء الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة ظروف غير عادية تكتنف البيئة الاقتصادية الفلسطينية، على خلفية الاحتلال والحصار.
- غياب دور السياسة النقدية لسلطة النقد الفلسطينية فيما يتعلق بتوجيه التسهيلات، أو توظيف المدخرات، وفي الحد من تكلفة التمويل.

حدود البحث:

هناك حدود مكانية وزماني وموضوعية للبحث،

الحدود المكانية فهي :

- المؤسسات المصرفية المكونة للجهاز المصرفي الفلسطيني، وهذا يعني أن جميع المؤسسات المصرفية التي تعمل داخل حدود أراضي السلطة الفلسطينية – الضفة الغربية و قطاع غزة - هي محل الدراسة والتحليل، سواء كانت مؤسسات وطنية أم غير وطنية.
- جميع القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، داخل أراضي السلطة الفلسطينية.
- الإيرادات العامة والنفقات العامة للسلطة الفلسطينية.
- مكونات ميزان المدفوعات الفلسطيني.

الحدود الزمانية:

حدود الدراسة الزمانية، تتضمن البيانات الخاصة بتطور الجهاز المصرفي الفلسطيني والاقتصاد الفلسطيني من بداية سنة 1996م، حتى نهاية 2004م.

الحدود الموضوعية:

اعتمد الباحث البيانات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية الخاصة بتطور الجهاز المصرفي الفلسطيني، والاقتصاد الفلسطيني، باعتبارها السلطة النقدية الوحيدة في أراضي السلطة الفلسطينية، فقد أخذت البيانات من الاصدارت التالية:

- التقرير السنوي التاسع الصادر عن سلطة النقد لسنة 2003.
- التقرير السنوي العاشر الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية سنة 2004.
- النشرة الإحصائية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية عدد (84) لسنة 2005، وهي آخر نشرة إحصائية صادرة عن سلطة النقد حتى آخر شهر 3 / 2007.

مناهج البحث

لن تقتصر الدراسة على أسلوب واحد من أساليب البحث العلمي المعروفة، بل سوف يتبع الباحث الأسلوب البحثي المناسب للموضوع الذي يكون محل الدراسة ، ذلك أن البحث يتضمن

مواضيع ذات طبيعة متباينة ، ولو أن الأسلوب التحليلي سيكون أظهر من غيره باعتبار انه يتكرر في جميع أبواب وفصول الدراسة ، ويمكن إجمال المنهج المتبع فيما يلي :-

1 –الأسلوب ألوصفي الاستقرائي، والسرد التاريخي في الباب الأول، وخاصة في الفصل الأول منه.

2- الأسلوب الإحصائي، القياسي والبياني.

أسلوب الباحث

أما فيما يتعلق بأسلوب الباحث فيمكن إجماله بما يلي:

1 – الرجوع إلى المراجع الأصلية المعتمدة ، في الحصول على جميع البيانات والمعلومات .

2 – في الاقتباس أو الأخذ من المراجع ، يوثق بالطريقة التالية :

اسم المؤلف – اسم الكتاب – الناشر - رقم الطبعة حرف (ط) – تاريخ الطبع حرف (ت) – رقم الصفحة حرف (ص) . وفي حال تكرار المرجع ، يكتفا باسم المؤلف ، واسم الكتاب مع عبارة (مرجع سابق) ، ورقم الصفحة .

3 – جميع البيانات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة والتحليل ، عمل الباحث على أن تكون من المؤسسة المعنية مباشرة / مثل – سلطة النقد الفلسطينية ، مركز الإحصاء الفلسطيني ، ولا يؤخذ من مصادر أخرى إلا إذا تعذر الحصول عليها من المصدر الأساسي ، لأسباب يتم توضيحها في البحث .

4 – جميع البيانات سواء كانت جداول أو أرقام مطلقة أو قوائم مالية ، يتم وضعها ضمن أرقام متسلسلة في النص، البحثي المباشر إذا كانت تتعلق بالدراسة والتحليل مباشرة ، أما إذا لم تكن تتعلق بشكل مباشر بالدراسة والتحليل ، فتوضع مع الملاحق مع الإشارة لها ضمن رقم تسلسلي .

5 – جميع البيانات التحليلية سواء كانت معالجات رياضية أو بيانية ، ضمن النص البحثي المباشر .

6 – أي تعليل أو تعريف يرى الباحث ضرورة ذكره في الدراسة ، ولا يعتبر جزءا منها ، يوضع في الهامش ضمن رقم يشر إليه في النص .

7 – قد يلجأ الباحث لمعالجة بعض الأرقام والنسب ، والتقريب في بعض النسب ، لأسباب تقتضيها الدراسة ، يتم التنويه لها في الموضع نفسه .

8- جميع الجداول والأشكال الواردة في الدراسة، هي من عمل الباحث بناء على النتائج التحليلية.